

بأها يؤكد أن المغرب يعيش أزمة حكامه

الرباط

ع. لعريبي - ح. بوتمارت - م. السجاري -

الطبقة العاملة منذ سنوات». وختم باقة خطابه بالإعلان عن تاريخ 9 ماي كموعدا لانعقاد المجلس الوطني للكونفدرالية، من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة القرارات التي اتخذتها الحكومة ضد الحريات النقابية.

الفدرالية تطلق النار على الحكومة

فتح عبد الحميد فاتحي، نائب الكاتب العام للفدرالية الديمقراطية للشغل، النار على حكومة عبد الإله بنكيران وشن كذلك هجوما قويا على بعض وزرائها وانتقد، بشدة، استمرار المقاربة الأمنية والمس بالحريات النقابية.

وهاجم فاتحي عددا من وزراء حكومة بنكيران وانتقد تناقض تصريحاتهم ووصفها بـ«خرجات إعلامية لرجال أحزاب وليس لرجال دولة» وطالب بالتدخل من أجل وضع حد لهذه الأمور. وفي مجال شؤون المرأة، قال إن «المؤشرات مزعجة إلى حد الألم في ما يتعلق بتعامل الحكومة مع المرأة».

وبخصوص الحوار الاجتماعي، انتقد القيادي النقابي نفسه طريقة تعامل الحكومة الحالية مع هذا الحوار ولأمها على «غياب مقاربة واضحة للحوار الاجتماعي». وفي هذا الإطار، قال فاتحي: «كانت الحكومة السابقة قد التزمت بدورتين للحوار الاجتماعي، أما مع هذه الحكومة فإنها لم ينطلق الحوار الاجتماعي بعد، رغم أن رئيس الحكومة ترأس جلسة لإطلاق الحوار الاجتماعي وتلتها جلستان في القطاع العام من أجل مناقشة منهجية التفاوض».

وانتقد القيادي النقابي، أيضا، سعي الحكومة إلى تحويل القانون التنظيمي للإضراب إلى «مشجب» و«حصان تروادة». ومع ذلك، عبر فاتحي عن مساندة نقابته الحكومة في مساعيها إلى إخراج هذا القانون التنظيمي إلى حيز الوجود، غير أنه رهن هذه المساندة بالقيام بصياغته في «سياق تعاقد اجتماعي متكامل». وطالب نائب الفدرالية الديمقراطية للشغل الحكومة، كذلك، بالعمل على إخراج قانون النقابات إلى الوجود والالتزام بتنفيذ تعهداتها، خصوصا مضامين اتفاق 26 أبريل 2011، قبل القانون التنظيمي للإضراب.

صناديق سوداء طعنها البصري

احتفلت الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بذكرى فاتح ماي بطريقتها الخاصة، والتي حضرها عدد من البرلمانيين، على رأسهم عبد الله البقالي، كما شارك في هذا اليوم أزيد من 4 آلاف مشارك من جميع أطياف الطبقات العمالية، سواء في القطاع الوظيفية العمومية أو في القطاع الخاص، ورفعت يافطات ولافتات كتبت عليها مطالب الشغيلة والطبقة العاملة.

خاضت نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب احتفالات فاتح ماي، صباح أمس الثلاثاء في الرباط، تحت شعار «جميعا ضد الفساد ومن أجل العدالة الاجتماعية». وفي كلمة ألقاها عبد الله باها، وزير الدولة بدون حقيبة، أكد أن «المغرب تضرر من الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت العديد من شركائه.. فاليوم يعيش العالم أزمة اقتصادية خانقة، لأن إفلاس الشركات هو إفلاس للدول»، معتبرا أن إصلاح هذه الأوضاع يتطلب وقتا زنيا كافيا.

وأورد باها أن المغرب يعيش أزمة «حكامه»، حيث يعرقل الفساد، في رأيه، «الإنتاج والتوزيع»، وقال إنه «لا بد من جودة الحكامة ومكافحة اختلاس المال العام»، مشددا على أن أزمة المغرب ارتبطت بالتسيير على مدى السنوات الماضية، وهو ما دفع الحكومة إلى طمأنة رجال الأعمال أثناء لقائهم ببنكيران في الصخيرات في الشهر ما قبل الماضي.

وخصصت نقابة الاتحاد الوطني للشغل في الرباط حيزا هاما من شعاراتها لإدارة اتصالات المغرب، التي قامت بطرد محسوبين عليها، وهاجم علي الراضي، الكاتب العام لنقابة مستخدمي اتصالات المغرب، في بداية تدخله، إدارة الاتصالات، التي «أصبحت تقمع وتشرد المستخدمين، دون التزام بكرامة الشغيلة».

وخلد الاتحاد الجهوي لنقابات الرباط -سلا- تمار، المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، احتفالات فاتح ماي في ظل الصراع القائم داخل هيكله. ورغم ما بدا من انقسام في مسيرة الاتحاد الجهوي إلى فريقين، فإن مصادر أكدت أن اتصالات جرت من أجل توحيد المسيرة والشعارات المرفوعة ونقادي أي مناوشات مُحتملة.

وأكد المصدر ذاتها أن «الخلافا الذي تعرفه هيكل الاتحاد لا يجب أن يؤدي إلى انقسام في عيد العمال، وهذا خلافا سيجد طريقه نحو الحل من خلال الحوار الداخلي». وقد رُفعت شعارات تطالب بضرورة حل الخلافات القائمة.

الاحتقان الاجتماعي

شاركت مختلف القطاعات الخاصة والعمومية في التجمع الذي نظمته نقابة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل صباح أمس في الرباط، حيث حضرت لافتات لكل من مستخدمي وموظفي قطاعات التعليم، الجماعات المحلية، التجهيز والنقل، الشباب والرياضة والمالية، وحملوا شعارات تطالب بالرفع من الأجور وتحقيق كرامة العمال والموظفين، كما هاجموا سعي الحكومة إلى التضييق على الحق في الإضراب.

وتقدمت خديجة الزومى، القيادية في نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بكلمة «هاجمت» فيها النقابات التي كانت تتعامل مع وزارة الداخلية، والتي وصفتها بـ«صنعية البصري، التي ما زالت متفشية داخلنا»، مضيفة أنها عبارة عن صناديق سوداء للانتخابات، بتميز نقابة ضد أخرى، كما وجهت اتهاماتها لكون هذه النقابات استفادت من الربح التي «جادت» به لهم وزارة الداخلية في الماء والكهرباء والضمان الاجتماعي وغيرها من الأمور».

و دعت الزومى إلى ضرورة مراجعة المرسوم المنظم للانتخابات المهنية لمحاربة الربح النقابي وتصحيح الفساد الانتخابي المستشري، بربط عدد ممثلي اللجن الثنائية بعدد الناخبين، ففي صندوق الضمان الاجتماعي بلغ عدد ممثلي اللجن الثنائية 500، بينما في وزارة الصحة، الذي يتجاوز عدد موظفيها 47 ألفا، لم يتعدى عدد اللجن 500.

وشددت الزومى على ضرورة حماية عمال المناولة وعمال التدبير المفوض (فيوليا، إس أو إس، وتيك ميد) وغيرها من الشركات، التي وصفتها بكونها «تقتات من أربالنا ومن عرق عمالنا».

وبهذه المناسبة، أكد عثمان باقة، عضو المكتب التنفيذي للكنفدرالية، أن نقابته كانت وستظل ملتزمة بالنضال المجتمعي، من أجل الرقي بالأوضاع المادية والاجتماعية للعمال والموظفين، سواء في قطاع الوظيفة العمومية أو القطاع الخاص.

وشن باقة هجوما عنيفا على حكومة بنكيران، معتبرا أنها وبعد مرور 100 يوم على تنصيبها، لا تزال تتخبط في قراراتها في ظل الصراعات القائمة بين مكوناتها المتنافرة، مما يدل على غياب أي تصور سياسي لديها ويجعل تحقيق شعار محاربة الفساد والاستبداد الذي رفعتة في برنامجها الحكومي موضع شك وتساؤل.

وفي ما يتعلق بالحوار الاجتماعي، أكد باقة أن رئيس الحكومة لم يلتزم بما وعد به النقابات خلال لقائه الأول معها، بل إن الحكومة سعت إلى التقليل من مكتسبات الطبقة الشغيلة، عبر دعوتها، على لسان الوزير المكلف بالوظيفة العمومية، إلى تقليص جولات الحوار الاجتماعي إلى جولة واحدة، «فيما تشبثنا كنقابة بإجراء دورتين للحوار الاجتماعي، مع إدراج كافة النقط المتعلقة بالرفع من الأجور وإقرار السلم المتحرك للوظيفة العمومية وغيرها من المطالب التي ترفعها



(محمد الحمزاوي)

عبد الله باهايتقدم مسيرة الاتحاد الوطني للشغل